إن السؤال الرئيسي عن مصير التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد المتخلفة، هو أنه لماذا لم يتم هناك تقدم في البلدان الرأسمالية المتأخرة عن طريق التنمية الرأسمالية المألوف والذي حدث في الغرب الرأسمالي؟ يرى بول باران أن هناك «تواريخ للرأسمالية» يجمع بينها جميعاً تماثل عام من حيث الشكل. فالتنمية الرأسمالية لم تتطور في البلدان المتخلفة، ليس بسبب خصائص عنصرية أو مناخية لدى شعوب هذه البلدان كما تروج بعض أبواق الدعاية الرأسمالية، وانما تتحدد «بحكم طبيعة التطور» في البلدان الرأسمالية الغربية والتي تغلغلت سيطرتها في هذه البلدان.

فبينما أدى اقتحام الرأسمالية الغربية للبلدان المتخلفة من «سرعة إنتاج بعض المتطلبات الأساسية لتطور نظام رأسمالي، عاق بقوة مساوية نضج المتطلبات الأخرى... وعلى الرغم من أن التوسع في تداول السلع، وافقار أعداد كبيرة من الفلاحين والحرفيين، والاتصال بالتكنيك الغربي، قد وفّر دفعاً قوياً لتطور الرأسمالية، فإن هذا التطور قد حرف عن مجراه العادي، لكن ثمار هذا الاستغلال «لم تكن لتزيد ثرواتها الانتاجية، بل كانت ترحل إلى الخارج أو تستخدم لتدعيم برجوازية طفيلية في الداخل. لقد عاشت هذه الشعوب في بؤس سحيق، بيد أنه لم يكن لديها أمل في غد أفضل. لقد عاشت في ظل الرأسمالية، بيد أنه لم يكن هناك تراكم لرأس المال. لقد فقدت وسائل معيشتها المتعارف عليها، فنونها وحرفها، بيد أنه لم تكن هناك صناعة حديثة توفر مكانها وسائل معيشة جديدة. لقد دفع بها إلى اتصال شامل بالعلم المتقدم في الغرب، بيد أنها ظلت في أشد حالات التأخر سواداً.

فالرأسمالية الغربية بتقويضها للنماذج القديمة للاقتصاد الزراعي في البلاد المتخلفة وبفرضها لتحولات في اتجاه إنتاج المحصولات القابلة للتصدير الخارجي «حطمت الاكتفاء الذاتي لمجتمعها الزراعي... ووسعت وعمقت بسرعة التداول السلعي». وباستيلائها على الأرض في هذه البلدان بعد احتلالها، واستخدامها لأغراض الزراعة الرأسمالية التي تلائمها وغيرها من المشروعات التي توسع سوقها وسيطرتها، وبتعريضها الحرف الريفية للمنافسة الساحقة من جانب صادراتها الصناعية المتطورة، فقد خلقت احتياطاً هائلاً من العمال المعدمين، وتطورت «علاقات الملكية والعلاقات القانونية التي تتوافق مع اقتصاديات السوق... والمؤسسات الإدارية اللازمة لفرض هذه العلاقات». وقد أرغمت هذه البلدان على «تحويل لجزء من فائضها الاقتصادي لتحسين أنظمة المواصلات فيها، وانشاء خطوط السكك الحديدية والموانىء والطرق، كنواتج ثانوي، التسهيلات التي يحتاج إليها الاستثمار المربح لرأس المال»[١٦]

ورأس المال الأجنبي في البلدان المتخلفة قام بتطوير القطاعات المنتجة للمواد الأولية أي للاقتصاد الزراعي وحيد المحصول واستخراج المواد الخام المعدنية. وبرز الاتجاه التصديري لهذين القطاعين. وكان توظيف رأس المال الأجنبي في هذين القطاعين يقوم على كثافة رأسمالية عادية ومتدنية ولا يتطلب غير عمل رخيص غير ماهر. وهكذا لم يكتف رأس المال الأجنبي بتشويه البنية الاقتصادية للبلدان المتخلفة بما قام به من توظيفات، بل انه غرس بنفس الوقت في حدود نشاطه، عناصر نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد كبح أو ضيق، في حقول معينة، نشوء وتطور رأس المال المحلي